الثورة ALTHAWRAH DAILY
wednesday: 17 Rabee'a Thani 1434 > 27 February > Issue No. 17632

الحلقة الأولى

بتوجيه من حكومة الوفاق الوطني

فريق وطني وخبراء يضعون مسودة تشريعات جديدة تحفظ حقوق الطفل

في إطار الحماية التي تسعى الدولة إلى توفيرها للأطفال صادقت اليمن على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وعملت على إصدار قوانين خاصة بالطفل لكن التطور الإنساني السريع وظهور أحداث وتبلور رؤى جديدة جعل الواقع الموضوعي والظروف المستجدة تتجاوز نطاق بعض الأحكام الواردة في تلك القوانين و كشفت عن قصور ونقص فيها أو عدم ملاءمة ونتج عن ذلك واجب احتياجات ملحة إلى إعادة قراءتها وتعديل بعضها واستكمال نواقصها من أجل صياغة جديدة تستجيب لهذه المتغيرات والتحديات وتعزز التزامات اليمن على الصعيد الدولي من هذه المنطلقات ونتيجة لتبني المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ووزارة الشؤون القانونية بالتعاون مع منظمة اليونيسف والاتحاد الأوروبي مشروع تعديلات قانونية بادرت حكومة الوفاق الوطني في الجمهورية بتشكيل فريق وطني من أربعة عشر ممثلا عن جهات حكومية ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة الى خبيرين وطنيين لمراجعة وتطوير التشريعات الوطنية المرتبطة بالطفل ، وخبير دولي في مجال حقوق الطفل والتشريعات لتيسير عمل الفريق وإسناده بالدعم الفني والمشورة.

كتب / زكريا حسان

مراجعة شاملة

بدأ الفريق عمله بمراجعة شاملة للدراسات والأبحاث والتقارير والمبادرات التشريعية المعدة خلال السنوات السابقة وحصر وتحديد المعايير الدولية المتعلقة بالطفل ضمن المنظومة الدولية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومراجعة شاملة لكافة الالتزامات الدولية المترتبة على اليمن بشأن حقوق الطفل بما في ذلك التوصيات الختامية من لجنة حقوق الطفل وتوصيات المراجعة الدورية الشاملة عن مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومراجعة شاملة للتقارير الصادرة عن لجان تقصي الحقائق حول اليمن وكذلك قرارات مجلس الأمن الدولي والنصوص المتعلقة بالطفل منها وكافة التشريعات الوطنية المرتبطة بالطفل وحصر النصوص المتعارضة وأوجه القصور وجوانب النقص فيها وقام الفريق بتقصي الاحتياجات التشريعية للأطفال من وجهة نظرهم ووجهة نظر العاملين معهم من خلال إشراك أوسع قاعدة مؤسساتية عاملة مع الأطفال في مختلف محافظات الجمهورية وضمان مشاركة مختلف فئات الأطفال علاوة على تطوير آليات لجمع البيانات والمعلومات والتغذية الراجعة من الميدان باستخدام منهجية: اللقاءات الفردية، مجموعات عمل بؤرية، وزيارات ميدانية، وورش عمل.

نفذت العديد من الأنشطة الهادفة ضمن سياق الخطة التنفيذية للمشروع لبناء ورقة السياسات خلال الفترة الممتدة من 22/7 وحتى 30/9/2012م، تمثلت في تنفيذ 18 نزولاً ميدانياً لجهات مختلفة تعنى بالأطفال (سجون، مراكز حماية، دور رعاية، مؤسسات صحية وتعليمية وصحية، منظمات شبابية، منظمات مجتمع مدني) وعقد 23 لقاءً معمقاً مع ناشطين وعاملين في مجال حقوق الطفل من بينهم عدد من الوزراء في الحكومة اليمنية وكذلك مع أطفال في خطر، بالإضافة لذلك تم عقد 7 مجموعات مركزة للأطفال في المؤسسات الإيوائية ودور الرعاية المختلفة شملت الأطفال من كلا الجنسين وتنظيم 12 حلقة نقاش متخصصة للعاملين مع الأطفال شملت محامين وقضاة ووكلاء نيابة وخبراء اجتماعيين وعاملين في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وأطفالاً مهاجرين وتم عقد جلسة خاصة لبرلمان الأطفال خرجت بتوصيات هامة.

اشكاليات وحلول

قسم الفريق الوطني ورقة التعديلات السياسات إلى محورين أساسيين هما: محور تحليل للوضع الدستوري والقانوني القائم فيما يتعلق بحقوق الطفل، ومحور الإشكاليات والتحديات المرتبطة بالوضع الدستوري والقانوني القائم وتقديم المقترحات والمبادئ الإرشادية لتعديل وتعزيز القوانين المرتبطة بالطفل.

أكد المحور الأول أن الدستور تضمن قاعدة دستورية واضحة حول حماية الأمومة والطفولة وواجب الدولة في رعاية النشء والشباب كما في المادة (30) من الدستور، ووفقا للمادة (6) من الدستور فقد وافقت الدولة على العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وتوجت الجمهورية اليمنية التزاماتها بمصادقتها على «اتفاقية حقوق الطفل» الدولية في العام 1991م.

ويرى الخبراء انه في اطار التنظيم القانوني لحقوق الطفل في اليمن صدر قانون الطفل رقم (45) لسنة 2002م ، ويعتبر قانونا حديثا نسبيا ويمثل الإطار القانوني الرئيسي لمعظم الأحكام الخاصة بحقوق الطفل لكنه احتوى مجموعة من الثغرات وبعض التعارضات مع المعايير الدولية ذات العلاقة مما يحد من تكاملية الحقوق الواردة فيه ويجعل نصوصه أحيانا تتسم بالغموض واحتمال التأويل الذي يتعارض مع مصالح الطفل الفضلى ، وفي مجال العدالة الجنائية للأحداث صدر قانون رعاية الأحداث رقم 24 لسنة 1992م المعدل بالقانون رقم 26 لسنة 1997م وتضمن القواعد والأحكام الخاصة بجنوح الأحداث وحالات التعرض لخطر الانحراف إلا أن هذا جاء قاصرا في العديد من النواحي عن تلبية المعايير الدولية الحديثة في مجال عدالة الأحداث بالإضافة إلى غياب النصوص القانونية التي تلبي احتياجات الأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها وفيه الكثير من النصوص المنظمة لحقوق الأطفال وردت في متن قوانين أخرى مثل قانون العقوبات وقانون العمل وقانون الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين التي جاءت في كثير من الأحيان متعارضة مع بعضها البعض وغير متوائمة مع المعايير الدولية.

مقترح بتعديل 55 قانوناً ولائحة لتوفير نظام حماية شامل يستوعب المتغيرات

ثغرات ونواقص

المحور الثاني الخاص بالإشكاليات والتحديات المتصلة بالإطار القانوني والواقعي القائم والمعالجات والحلول المقترحة أشار الى ان الإشكاليات المرتبطة بالإطار القانوني لحقوق الطفل في اليمن تنطلق أساسا من وجود قوانين حديثة ولكنها تحتوي بعض الثغرات والنواقص التي تحتاج إلى مراجعة وتعديل بهدف تعزيز أكبر لحقوق الأطفال في اليمن باعتبارهم الرصيد الاستراتيجي والمستقبلي لنهضة اليمن وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير كافة الموارد اللازمة للارتقاء بالطفولة لخلق بيئة تشريعية داعمة وصديقة للأطفال تنمي انتماءهم لليمن حضارة وشعبا وتاريخا، ومن الأولويات الرئيسية في هذا السياق جمع وتوحيد النصوص القانونية الناظمة لحق الطفل في تشريع واحد موحد هو قانون الطفل وضمان مشاركة الأطفال ومصالحهم الفضلى في كافة الإجراءات والقرارات المتخذة بشأنهم من جهات الاختصاص ومراجعة كافة القوانين الوطنية ومواءمتها مع المعايير الدولية ذات العلاقة مع مراعاة الموروث الحضاري الإيجابي في اليمن.

ورأى الفريق الوطني أن من الإشكاليات المرتبطة بالواقع الدستوري والقانوني القائم بعد المراجعة التشريعية لـ55 قانوناً ومشروع قانون ولائحة تنفيذية وحصر القوانين واللوائح ذات العلاقة المباشرة بحقوق الطفل.. أن الدستور لم يبين مدى القيمة الإلزامية للمعاهدات الدولية التي صادقت عليها اليمن وخاصة اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها بالمقارنة مع نفاذ التشريعات الوطنية مما يفتح باب الاجتهاد في تأويل قيمة هذه المعاهدات فيما لو تضاربت نصوصها مع نصوص التشريعات الوطنية بالإضافة الى خلو الدستور من بعض الأحكام الضامنة لحقوق الطفل المدرجة في الدساتير الحديثة للبلدان الأخرى كضرورة وضع تمثل المبادئ العامة والأساسية لحقوق الطفل مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية والحماية الخاصة من العنف والاستغلال والتجنيد وفصلهم عن البالغين في حال احتجازهم وأن اللجوء لاحتجازهم ملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة. وإضافة نص دستوري يضمن تمتع الأطفال بالحقوق المعترف بها دولياً وفقا لاتفاقية حقوق الطفل والمواثيق التي وقعت عليها الدولة ويحمي كرامة الأطفال في خلاف مع القانون.

نص مقترح

واقترح فريق تعديل التشريعات وضع نص في الدستور اليمني الجديد يعالج حقوق الطفل والإشكاليات السابقة كما يلي:

(رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني، ويتمتع الأطفال بالحقوق المعترف بها دوليا، والحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الطفل، وللأطفال ذكوراً وإناثاً الحق في:

1. الحماية والرعاية الشاملة.
2. أن لا يستغلوا لأي غرض كان ولا يسمح لهم بالقيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو بتعليمهم.
3. الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية .
4. يحرم القانون تعريض الأطفال للضرب والمعاملة القاسية من قبل ذويهم أو متولي رعايتهم أو تعليمهم أو إيوائهم.
5. أن لا يتم اللجوء الى احتجاز الأطفال في خلاف مع القانون إلا كملاذ أخير بعد استنفاد كافة التدابير الأخرى، وأن يفصلوا إذا تم احتجازهم أو حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية عن البالغين وأن يعاملوا بطريقة تستهدف إصلاحهم وتتناسب مع أعمارهم، وأن يكون لهم محام للدفاع عنهم في كافة إجراءات ومراحل المحاكمة.
6. أن لا يجندوا أو يتم إشراكهم بشكل مباشر في النزاعات المسلحة، وأن يتمتعوا بالحماية في أوقات النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ.
7. تكون لمصالح الطفل الفضلى أهمية تسمو على ما عداها من اعتبارات في كل ما يخص الطفل.
8. لإحكام هذه المادة يعني مصطلح الطفل كل إنسان لم يتم الثامنة عشرة من عمره) ، واقترح إعادة صياغة نص المادة 118 من الدستور لتصبح ((يتولى رئيس الجمهورية إصدار قرار المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي يوافق عليها مجلس النواب والاتفاقيات التي لا تحتاج إلى تصديق مجلس النواب بعد موافقة مجلس الوزراء، وتكون للمعاهدات والاتفاقيات التي يوافق عليها مجلس النواب قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية)).

وسنتناول في الاعداد القادمة مزيداً من الاشكاليات والتعديلات المقترحة لنصوص أخرى.

وحشية الآباء .. جريمة تنتهك حرمة الطفولة ..!!

العنف الأسري يخلق أبناء منحرفين يسهُل تجنيدهم بالجرائم

الأطفال زهرة الحياة وأملها وبستان المشاعر البريئة والأحلام الوردية المحتاجة للأمان والحب والحنان , تتحول البراءة في عيونهم كوابيس والوداعة رعباً لو صار أقرب الناس إليهم سببا في انتهاك طفولتهم وجرحهم بأسلوب تربوي عنيف وتعامل فظ كل ما فيه قسوة وعقاب.

تحقيق / أسماء حيدر البزاز

حرق وحبس !!

الطفل أسامة في ربيعه الخامس من العمر توفيت أمه منذ عامين ويعيش مع والده وخالته (زوجة أبيه) ، بعد وفاة أمه لم يلاق سوى العنف والقسوة فإذا أخطأ أو نسي كالأطفال تحرَق يده بالنار ويضرب بالأسلاك ضربا مبرحا ويعنف بألفاظ بذيئة وجارحة.

استوقفناه يوما فباح لنا بأمره قائلا : كل يوم ألاقي من أسرتي مختلف الإهانات والعنف لأمور تافهة وأحيانا يصل الأمر إلى حبسي بدون طعام ولا شراب من الصباح حتى المساء أما أبناء خالتي من أبي فمحال ضربهم أو معاقبتهم ولا أجرؤ حتى على اللعب معهم ,لقد كرهت أبي والأسرة والبيت بأكمله!!

أما الطفلة عبير ذات السبعة أعوام فوالداها انتهجا معها العنف في التربية وتركا على ذراعيها آثار إصابات مشوهة ، تؤكد عبير أن والدها يعاقبها بحرقها بسيجارته على يدها وعنقها ، وإذا اشتكت أمها منها يسحبها على شعرها حتى يكاد أن يغمى عليها ...تقول: أنا لا أحب أبي وأمي لأنهما يكرهانني ودائما ما أحلم في منامي أنهما يريدان قتلي وأرتعد خوفا منهما خاصة بعد أن قام والدي بعصر يد أخي بشدة حتى كسرها عندما رسب في امتحانه.

تربية وحشية

حال الطفل أيمن 10 سنوات لا يختلف كثيرا عن ما ذكرناه فقد تعددت أسباب العنف والنتيجة واحدة وقد روتها لنا معلمته صفاء الحكيم قائلة: أيمن طفل مشاكس ومهمل نوعا ما في دراسته فعملت إشعارا لوالده بالحضور حتى نناقش سبب ذلك الاهمال المفاجئ ونعالجه ولم أكن أدري أن والده بتلك القسوة والهمجية فمجرد ما سمع أن أيمن نزل مستواه الدراسي حتى دخل الفصل وأمام الزملاء والمدرسين سحب ولده بكل عنف وقام بضربه بالعصا بوحشية والتلفظ عليه بألفاظ مهينة ولطمه على وجهه بأسلوب مقزز ومؤلم حتى جاء المدرسون و أفلتوه من يده بصعوبة بالغة والدماء تسيل من رأسه ..مضيفة لا نلوم هؤلاء الاطفال الأبرياء في حال فشلهم مادامت تمارس عليهم هذه الوحشية.

أطفال مجرمون

يقول المختص النفسي الدكتور محمد الجهني : إن الآثار النفسية التي تنعكس على شخصية الطفل ضحية العنف الأسري تولد بثورا غائرة وعميقة في نفس الطفل الذي تعرض للأذى وتبقى آثارها واضحة وعميقة حتى حينما يكبر ،أيا كان نوع العنف لفظياً أو نفسيا أو جسديا .

ويشير الجهني إلى أن الممارسات العنيفة التي يذوق مرارتها الأطفال تجعلهم يصبحون مجرمين ومنحرفين وصيداً سهلا لعصابات وأشخاص يجندونهم للقيام بأعمال غير سوية كالإرهاب وتجارة المخدرات وينعكس سلبا على المجتمع.

وطالب الجهني جميع الأسر بإيقاف الممارسات العنيفة ضد أبنائهم ونقل الطفل الذي يتعرض للعنف والتعذيب إلى دار رعاية اجتماعية لأنه هناك سيجد تربية ورعاية افضل ،مطالبا وزارة الداخلية والمؤسسات الاجتماعية والجهات القضائية بالتعاون لوضع حل حازم للعنف الأسري والوقوف ضد كل من يتسبب بالإساءة للأطفال.

مؤشرات خطيرة

كشفت دراسة علمية مؤخرا أن 96% من الآباء الذين يضربون أبنائهم تعرضوا للضرب وهم صغار وأن الضرب والتعنيف المستمر يربي عقدا نفسية لدى الأبناء ويفاقم العنف الأسري ويتحول إلى مشكلة من الصعب مواجهتها في حال توسع العنف من الأسرة إلى المجتمع وأصبح شكلاً من أشكال السلوكيات الشاذة.

وخلصت دراسة حديثة إلى أن ضرب أو تعنيف الأطفال ولو بشكل لفظي يسفر عن إصابتهم بالتوتر النفسي وقد يؤدي الى الإصابة بأمراض خطيرة كالسرطان والربو ..وتؤكد الدراسة ان استعمال العنف عموماً لا سيما مع الأطفال يجعلهم أكثر عُرضة للإصابة بالأمراض المزمنة.

وحول العلاقة بين أساليب العنف والاصابة بالأمراض الخطيرة ،توصلت الدراسة إلى أن حوالي 70% من المصابين بأمراض السرطان و60% من مرضى الربو تعرضوا للتعنيف الجسدي أو لوسائل عقاب أدت بالتالي الى إصابتهم بحالات من القلق والتوتر النفسي.

المختص الاجتماعي الدكتور محمد المطوع أوضح ان أسباب العنف التي يلجأ إليها الآباء تكون نتيجة ظروف خارجية كالإهمال وسوء المعاملة والعنف الذي تعرضوا له عند طفولتهم وأدت الى تراكم نوازع مختلفة تمخضت بعقد نفسية قادت في النهاية إلى التعويض عن الظروف السابقة باللجوء إلى العنف داخل الأسر ,مضيفا أن الظروف الاقتصادية قد تكون سبباً لممارسة العنف وتفريغ شحنة الخيبة والفقر.

من لا يرحم لا يُرحم

الشيخ إبراهيم العلفي يرى أن سبب تفشي هذه الظاهرة الخطيرة ضعف الوازع الديني في نفوس الآباء الذين لم يراعوا حق أبوتهم في أمانتهم التربوية فنبينا الأسمى يضرب لنا أروع الأمثلة والقيم التربوية التي لا بد من إحيائها اليوم في التعامل مع الاطفال بكل يسر ولين وحب وحنان.

مستشهدا بأن رسول الله كان إذا صلى وصعد الحسن والحسين على ظهره يضعهما برفق على الأرض وإذا دنا للسجود عادا إلى ظهره حتى يقضي صلاته.

وإن الأقرع بن حابس جاء إلى رسول الله فرآه يقبّل الحسن فقال :أتقبّلون صبيانكم ؟! فقال رسول الله : (نعم) ،فقال الأقرع :إن لي عشرة من الولد ما قبلت واحد منهم قط، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :(من لا يرحم لا يرحم) وعندما غضب معاوية على ابنه يزيد وهجره ، قال له الأحنف :يا أمير المؤمنين أولادنا ثمار قلوبنا ،وعماد ظهورنا ،ونحن لهم سماء ظليلة ،وأرض ذليلة ،فإن غضبوا فارضهم ،وإن سألوا فاعطهم ،ولا تكن عليهم قفلاً ؛فيملوا حياتك ويتمنوا موتك وهي بالمقابل رسالة لكل الآباء فمثلما لكم حق على أبنائكم لأبنائكم حق عليكم فإن خنتم أمانة الله فيهم أو أديتموها فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وتداعيات ذلك أنتم من تتحملونها أمام الله وقانون البشر.

الطفل المصاب بالسمنة أكثر عرضة للمخاطر الصحية

د. يسرى عبدالسلام الحداد

تعرف السمنة المفرطة عند الأطفال ان يكون وزن الطفل أكثر من الوزن الطبيعي بالنسبة لسنه ونوعه (بنتاً أو ولداً) وطوله ،ولاشك أن الغزو الكبير الذي حدث لحياتنا من الكمبيوتر والانترنت والقنوات الفضائية ادى الى تحول حياة الأطفال الى اسلوب يتسم بالجلوس أغلب الوقت وزاد من تفضيل الناس للجلوس بدلا عن قيامهم بأعمال تتطلب النشاط أو الحركة وعدم ممارسة الأطفال للرياضة بانتظام سواءً بسبب الكسل أو نقص التشجيع والارشاد من آبائهم لممارسة الأنشطة البدنية قد ينتج عنه أطفال غير اصحاء ويعانون من سمنة مفرطة.

تلعب عادات أكل الطفل ونوعية الغذاء الذي يتناوله دوراً في حدوث السمنة المفرطة ،على سبيل المثال اكل الطفل لكميات أكثر من اللازم من الأطعمة ذات السعرات الحرارية العالية بدلا من تناوله الأطعمة الصحية أو أكل الطفل دون ان يجوع أو اكله اثناء مشاهدة التلفزيون أو عمل الواجبات المدرسية كل ذلك يؤدي الى السمنه المفرطة.

هنالك عوامل طبية للسمنة المفرطة هي نقص الغدة الدرقية والسمنة في هذه الحالة يصاحبها تأخر في التسنين وأرق وخشونة في الجلد وشعر الرأس، وتحدث السمنة نتيجة نشاط زائد للمركز المسئول عن تنظيم الشعور بالجوع والشبع في المخ فيشعر الشخص بالجوع المستمر والرغبة في الأكل ،ومن الأسباب الطبية للسمنة الإفراز الزائد لهرمون الغدة اعلى الكلية وتسبب السمنة في الجزء العلوي من الجسم وفي الذراعين ونحافة الساقين.

اما العامل الوراثي فإنه يلعب دوراً غير رئيسي في الإصابة بالسمنة المفرطة وسواء حدثت السمنة المفرطة نتيجة سبب طبي أو اسلوب الحياة فإنها امر لا يجب التهاون فيه .

الطفل الذي يعاني من سمنة مفرطة يكون اكثر عرضة لمشاكل صحية معينة مثل الربو وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب كما يظهر استعدادا للإصابة بنوع من مرض السكر الذي يصيب الكبار واضطراب النوم نتيجة عدم القدرة على التنفس بشكل طبيعي.

الطرق الصحيحة لتجنب السمنة المفرطة تتمثل بتشجيع الطفل على ممارسة الرياضة ،وأخذه بانتظام الى النادي أو حدائق عامة للعب بحرية مع اصدقائه ووضع حدود حاسمة بالنسبة للوقت الذي يقضيه الطفل في مشاهده التلفاز أو الكمبيوتر وتناول الوجبات مع افراد الأسرة مجتمعة وتناول الوجبات الخفيفة الصحية مثل الفواكه والخضروات الطازجة والعصائر الطازجة الزبادي، الجبنة منزوعة الدسم وأخيرا لا نستخدم الطعام كمكافأة أو عقاب لأنه يجعل الأطفال يعشقونه أكثر.

استشارية أطفال